الفصل الخامس

المتغيرات الإقليمية المؤثرة على نمو الإرهاب بالمملكة

لاشك أن المملكة العربية السعودية تعد احد الدول الفاعلة في النطاقين الإقليمي والدولي حيث تعتبر أحد اكبر الدول العربية على المستوى السياسي والاقتصادي، إلى جانب المكانة التي تتمتع بها على النطاق الثقافي والديني والتي لا تضاهيها دولة أخرى في ذلك المقام الرفيع.

ونظرا لتلك المكانة الحيوية للمملكة فلم تكن في معزل عن الأحداث الخارجية سواء على النطاق الجغرافي المتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي أو داخل النطاق العربي الأشمل والذي يضم كافة الدول العربية.

ولقد وقعت خلال الفترة الزمنية المنصرمة العديد من الأحداث والمتغيرات على الصعيد الإقليمي والتي أثرت بدورها في المملكة خاصة ما يتعلق منها بنمو ظاهرة الإرهاب.

ومن ثم يمكن التعرض لأهم تلك المتغيرات وتأثيرها على المملكة وذلك كما يلي:

1. الغزو العراقي لدولة الكويت وتبعاته:

من الممكن تناول هذا المتغير الإقليمي من عدة زوايا كما يلي:

أ. الحدث وتأثيراته:

قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كما فعل قبله الرئيس عبد الكريم قاسم عام 1961م بإدعاء أسبابًا كثيرة، ظاهرهًا نزاع الحدود، وباطنها الاقتناع العراقي بوجود مؤامرة غريبة تنفذها الكويت لتدمير اقتصاد العراق وتساعدها في ذلك دول الخليج التي أغرقت السوق النفطية، ولم تتنازل عن ديونها لصالح العراق الذي

حارب الإيرانيين نيابة عنها مدة ثماني سنوات، فكان الإعصار الذي عصف بالخليج كله عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت، ودمرت خلال سبعة أشهر من الاحتلال ما بناه الكويتيون منذ تصدير النفط في مطلع الخمسينات من القرن الماضي.

ولقد كان من تداعيات الغزو العراقي الكويت أن توسعت الأزمة خلال أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن الخليج مع الكويت فحسب، بل بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة، من السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضد حكامهم. وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، حيث انقسمت الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج، ودول ضد تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد سماها الكويتيون دول ضد، ولا تزال هذه التسمية مستعملة حتى اليوم.

ولقد كان الاعتقاد السائد آنذاك أن أحدا لا يمكنه أن يعبث بأمن الخليج لارتباطه بمصالح الغرب النفطية، وكان هذا هو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني فكان توقع الخطر علي أمن الخليج من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وكان هذا صدمة لدول عربية عديدة لم تستوعب الحادث، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقًا. ولم تكن دول الخليج راضية عن الموقف العربي، بسبب تعذر الوصول إلى موقف جماعي من الأزمة، ولم تشارك في تحرير الكويت سوي ثلاث دول عربية، ولم توافق علي ذلك إلا 12 دولة من عشرين دولة حضرت المؤتمر، وكان نتيجة ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي.

ب. دور المملكة في قضية تحرير الكويت:

تحركت المملكة أثر الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990م / 1410هـ في اتجاهين أساسيين هو العمل الدبلوماسي لدفع العراق على سحب قواته من الكويت، فقد بادر خادم الحرمين الشريفين بالاتصال بالقيادة العراقية وبالقيادات العربية الأخرى، وظهرت فكرة عقد مؤتمر قمة عربي مصغر في جدة للبحث عن مخرج دبلوماسي لرحيل القوات العراقية عن الكويت، كما شاركت المملكة في مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة للبحث عن صيغة سياسية لحل الأزمة.

وبعد تأكد نية العراق العدوانية خاصة بعد حضور نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم إلى جدة وتأكيد بأن ضم الكويت هو قرار لا رجعه فيه، تحركت المملكة من أجل حشد قواتها لحماية أراضيها وأراضي باقي دول الخليج العربية من احتمال اعتداء عراقي خاصة بعد أن بدأ واضحًا أن القوات العراقية تتحرك نحو الأراضي السعودية وبرغم تأكيدات القيادة العراقية، وفي هذا الإطار استضافت المملكة القيادة الكويتية والشعب الكويتي الذي أجبر على مغادرة بلاده ـ في أراضيها ـ ووفرت لهم التسهيلات اللازمة للممارسة أعمال الشرعية الكويتية ووسائل العيش الكريم مؤقتًا لحين عودتهم لأراضيهم، وبذلك وفرت المملكة ملجأ أساسيًا للكويتيين مكنهم من إعادة تنظيم صفوفهم.

أما الاتجاه الثاني فكان هو العمل العسكري لتحرير الكويت، فقد استعانت المملكة بقوات من بعض الدول العربية وبعض الدول الصديقة المعارضة للغزو العراقي لردع احتمال العدوان العراقي، وشاركت في كل الجهود السياسية في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل حث القيادة العراقية على الانسحاب من

الكويت، ولما بدأ واضحًا إصرار القيادة العراقية على تجاهل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن وفرت المملكة القاعدة التي انطلقت منها عمليات تحرير الكويت بجانب مشاركة قواتها الفعالة في تلك العمليات وكانت القوات السعودية في مقدمة القوات التي حررت الكويت في فبراير 1991م.

٤. تأثير الحدث على أمن المملكة ونمو الإرهاب:

كان واضحا من التعرض للموقف السعودي تجاه الأزمة العراقية الكويتية أن هناك اتجاها سعوديا رافضا للموقف العراقي الأمر الذي دفع أطرافا عديدة من المؤيدين للرئيس العراقي السابق إلى تبنى موقف مضاد للموقف السعودي سواء داخل المملكة أو خارجها حيث أيدت دولا عديدة الموقف العراقي.

كما أن العديد من ذوى الجنسيات المختلفة والمقيمين بالمملكة أبان الغزو كانت لهم مواقف متباينة من ذلك الحدث وبعضهم كان يؤيد الموقف العراقي الأمر الذي يعنى رفض الموقف الرسمي للمملكة مما أدى إلى تنامي المعارضة داخل المملكة لتلك الأزمة من الداخل السعودي.

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك أطرافا عديدة من الخارج السعودي متفقة مع الموقف العراقي ليس ضد الكويت فقط، بل ضد كافة دول الخليج العربي لأسباب عديدة بعضها سياسي وبعضها اقتصادي وكانت محصلتها النهائية تكوين رأى عام معارض لتوجهات المملكة ووجود رغبة في فرض الرأي بالقوة الأمر الذي كان يعنى تنامي جذور معرضة قد تشكل تهديدا قويا للأمن الوطني السعودي.

2. القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي:

من الممكن تناول هذا المتغير الإقليمي من عدة زوايا كما يلي :

أ. موقف المملكة من الأزمة:

إن موقف المملكة من قضية فلسطين من الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز (رحمه الله) بداية من مؤتمر لندن عام 1935م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية، إلى عهد خادم الحرمين الشريفين حيث قامت المملكة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية إنما هو واجب يمليه عليها عقيدتها وضميرها وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية.

كما شارك الجيش السعودي في معارج الجهاد ضد العدو الصهيوني عام 1948 م في فلسطين. وذلك انطلاقا من الموقف الذي حدده الملك عبد العزيز – رحمة الله – في ذلك الحين، وهو ضرورة إبراز القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، بوصفها قضية جهاد شعب من أجل الحفاظ علي كيانه وهويته في مواجهة المحتل الصهيوني، علي أن يكون دور الدول العربية هو مساندة هذا الجهاد، وذلك رغبة في كسب التأييد الدولي المؤتر لصالح القضية وتجنبا لانسياق القضية في متاهة المصالح الإقليمية الضيقة.

ولقد جسد الحظر البترولي الذي فرضته المملكة على عدد من القوي الدولية المؤثرة، والذي صاحب حرب أكتوبر لعام 1973 م (1393هـ) وكذلك خطة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط التي تبناها كل من مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ومؤتمر القمة الإسلامي الرابع، حرص القيادة السعودية لوضع جهودها وإمكاناتها الذاتية من أجل قضايا العرب والمسلمين الرئيسية، وفي مقدمتها فلسطين والقدس

الشريف. واستمرت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في جهودها ودعمها المتواصل بما يعود بالخير علي القضية الفلسطينية عبر عملية السلام في الشرق الأوسط.

ب. الدعم السياسي:

للمملكة دور بارز ومميز في دعمها السياسي المستمر لنصرة القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة. ولهذا نجدها تتبنى جميع القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتشارك في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحل القضية الفلسطينية ابتداء من مؤتمر مدريد وانتهاءً بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي أقترحها سمو ولي العهد وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد في قمة بيروت (مارس 2002م) لحل النزاع العربي الإسرائيلي، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائمًا وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي. وتبذل المملكة جهوداً حثيثة واتصالات مكثفة مع الدول الغربية والصديقة والإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م. ومطالبتها الدائمة للمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني.

كما أدانت المملكة قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة وتقدمت بمذكرة احتجاج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تدين فيها قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، وصدر قرار المحكمة رقم (28/ 2004) وتاريخ (9/ 7/ 2004م) بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته، وجاء

قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع ويطالب إسرائيل بوقف الجدار والتخلي عنه وأنه يتناقض مع القانون الدولي .

ج. المبادرات السعودية لحل القضية الفلسطينية:

من الممكن عرض أهم المبادرات السعودية في القضية الفلسطينية على النحو التالي :

(أولاً) : مشروع الملك فهد للسلام (المشروع العربي للسلام) :

أعلن مشروع الملك فهد للسلام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982م، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساسًا للمشروع العربي للسلام كما كانت هذه البادرة أساسًا لمؤتمر السلام في مدريد عام 1991م .

ويتكون المشروع من المبادئ التالية :

(1) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس .

(2) إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م .

(3) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

(4) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة .

(5) تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

(6) قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

(7) تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .

(8) تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

(ثانيًا) مبادرة سمو ولي العهد :

وهي المبادرة التي أعلن عنها سمو ولي العهد في قمة بيروت (مارس 2002م) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائمًا وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي .

وتتلخص المبادرة فيما يلي :

(1) الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (4) يونيو 1967م .

(2) القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس .

(3) حل قضية اللاجئين وفقًا لقرارات الشرعية الدولية .

وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام " علاقات طبيعية "بينها وبين الدول العربية .

وقد أصدرت المملكة العديد من البيانات التي تستنكر فيها الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، فعلى سبيل المثال، نددت المملكة بقرار الحكومة الإسرائيلية ضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة أبدية لها . كما رحبت المملكة بانتخاب السيد محمود عباس " أبو مازن " رئيسًا للسلطة الوطنية

الفلسطينية، كما أدانت الخلافات الفلسطينية الفلسطينية داعية إلى توحد الصف الفلسطيني لمواجهة العدة المشترك للطرفين.

ومن هنا فقد تركز الدور السعودي في التأكيد على أن إحياء مسيرة السلام يتطلب تعاونًا جادًا من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين واستخلاص الدروس من نتائج فشل عملية السلام السابقة، والتي كانت بسبب المبالغة في التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاذ الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات تبادل للثقة، ولا بد من العودة إلى أساس الصراع ولب المشكلة، وإيجاد آلية فعالة تفل الدخول مباشرةً في مفاوضات سلمية تبحث قضايا الوضع النهائي، والتي تشمل القدس والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية المتبادلة.

وعلى الصعيد اللبناني قامت المملكة بدعم مبادرة الجامعة العربية والتي تنادى بضرورة التلاخم والتكاتف ة الرضوخ لصوت الحكمة والهدوء بما يجنب شعبهم وبلدهم المزيد من المآسي والفتن. كما أدانت المملكة لكافة الأعمال الإجرامية التي استهدفت عددًا من أبرز قادة لبنان وكفاءته، مع دعمها لعمل لجنة التحقيق الدولة حتى ينال المجرمون للقانون ومقتضيات العدل.

د. تأثير الحدث على الأمن الوطني السعودي وزعزعة الاستقرار:

كان للموقف الذي اتخذته المملكة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة ما يتعلق بالتأييد المستمر للشعب الفلسطيني والحكومات الفلسطينية المتعاقبة في سبيل الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية أثرًا بالغًا وانعكاسًا كبيرًا على بعض الأفراد من المتطرفين والمغالين في فكرهم ومعتقداتهم خاصة أن المملكة طرحت العديد

من المبادرات السلمية لتسوية الصراع بين الطرفين الأمر إلى اعتبره البعض خضوعا للعدو الصهيوني ومخالفة لمبدأ الجهاد ضد المشركين (اليهود) .

كما أدى الموقف الذي أعلنته المملكة من القتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس والذي يؤدى إلى الفرقة والضعف بين تلك الفصائل وذلك من خلال دعوة كافة الأطراف للجلوس ومناقشة كافة الأمور في جو من التفاهم والحوار المتبادل إلى العديد من ردود الفعل المتباينة والتي أيد بعضها الموقف الرسمي للمملكة، في حين رفض البعض هذا الموقف وكان اغلبهم من المؤيدين لحركة "حماس" ، إلا أن رفض تلك الفصائل للموقف الرسمي للمملكة قد أدى إلى وجود أزمة تتمثل في وجود جبهة معارضة للمواقف الحكومية السعودية والعمل نحو تطبيق أفكارهم المختلفة من خلال كافة الوسائل غير المشروعة، أضف إلى ذلك أن هؤلاء المعارضين سيكونون مصدرا للقلاقل التي ربما تحدث بالمملكة فيما يخص القضية الفلسطينية والتوجهات المختلفة للتعامل معها .

وبالتالي فإن وجود مثل هذه المعارضة يفتح الباب على مصراعيه لوجود اتجاه معاكس يهدف إلى وأد كافة المبادرات الحكومية ساعيا لتنفيذ كافة أفكاره بكافة الوسائل غير المشروعة .

3. التواجد الأجنبي في الخليج العربي :

من الممكن تناول هذا المتغير الإقليمي من عدة زوايا كما يلي :

أ. التواجد الأجنبي في المنطقة ودوافعه :

منذ استقلال بعض أجزاء دول الخليج العربية التي كانت تحت الوصاية البريطانية عام 1971م لم تنعم هذه المنطقة بالاستقرار لعقد من الزمان بحدوث الحرب العراقية

الإيرانية وتواجد القوات البحرية الأمريكية في المياه الدولية ببحر العرب بالقرب من الخليج العربي .

وعلى الرغم من ذلك فلم يكن للتواجد الأجنبي في منطقة الخليج أي دور قبل عام 1990م وكان يقتصر على بعض مجالات التعاون في التدريب والبعثات لبعض الدول الخليجية وكان هناك معارضة لوجود أي قواعد أو قوات أجنبية في دول الخليج العربي حتى مع وجود الحرب العراقية الإيرانية على حدود دول المجلس إلى أن قام النظام العراقي السابق بالعدوان على دولة الكويت في بداية أغسطس 1990م وعجز الدول العربية عن الخروج بموقف موحد تجاه العراق وتنفيذ أحد بنود ميثاق جامعة الدول العربية والذي يتضمن مواجهة العدوان، بل أن بعض الدول العربية أيدت هذا العدوان كل ذلك أدى إلى تحول إستراتيجي لدى دول مجلس التعاون خاصة بعد التمزق الذي أصاب الأمن العربي وباتت دول الخليج العربي مضطرة إلى البحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني وعقد الاتفاقات الأمنية مع القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك أصبح أمن الخليج العربي قضية دولية تهتم بها جميع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة .

ومن ثم فقد عاد التواجد الأجنبي على أراضي دول الخليج العربية على أن التواجد يكون لغرض تحرير الكويت ومن ثم تعود القوات إلى دولها مع بقاء قوات رمزية إلا أن دول الخليج لم تستطيع إلغاء الوجود الأجنبي في هذه المنطقة للأسباب التالية :

(1) انفراط وتداعيات النظام العربي بعد احتلال الكويت .

(2) طبيعة المنطقة كونها منطقة إستراتيجية تتمركز فيها مصالح دول العالم أجمع .

(3) الإستراتيجية الأمريكية البعيدة التي تكرس احتلالها للعراق كقاعدة متوسطة .

(4) الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط بأنه منبع للإرهاب ويجب تجفيف مصادره .

(5) تفتيت النظام العربي لصالح قيام شرق أوسط جديد من خلال تفتيته إلى مجمعات كالآتي :

(أ) منطقة تجمع خليجي تشمل (دول الخليج العربي + العراق + اليمن) ومستقبلاً إيران بعد إحداث تغيير في نظامها .

(ب) المنطقة المركزية وتشمل (مصر ـ سوريا ـ الأردن ـ لبنان ـ فلسطين) مع ربطها بعلاقات إستراتيجية بإسرائيل وتركيا .

(ج) الشمال الأفريقي ويشمل (ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا) وممكن تنضم لها دول غرب أفريقيا مستقبلاً .

(د) القرن الأفريقي الكبير ويشمل دول حوض نهر النيل (ما عدا مصر) ووسط أفريقيا وشرقها المطل على البحر الأحمر .

(6) التواجد الكثيف في المنطقة لضمان بقاء إسرائيل .

ومع أن دول الخليج العربية بعد تحرير الكويت وبعد مشاورات ومداولات مع الدول العربية خصوصاً مصر وسوريا لكيفية تأمين أمن الخليج العربي وتم الاتفاق على ذلك وتم إعلان دمشق أو ما عرف (6 + 2) دول الخليج العربي ومصر وسوريا لحماية أمن الخليج العربي وتوفير القوات اللازمة لذلك، إلاَّ أن هذا الإعلان لاقي معارضة شديدة من الولايات المتحدة وإيران وبالتالي ماتت هذه المبادرة في مهدها .

ب. تأثير الوجود العسكري الأمريكي على الأمن السعودي :

لاشك أن هناك استمرارية لارتباط أمن الخليج بالسياسات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان في الماضي منذ ترومان، مروراً بمبدأي نيكسون وكارتر، ثم النظام العالمي الجديد الذي لن تقاومه الدول الخليجية لرفضه عدوان القوي علي الضعيف، بالإضافة إلى ترحيبها بسياسة الاحتواء المزدوج التي يبدو أن الإدارة

الأمريكية للرئيس السابق بوش الابن لا توافق علي التخلي عنها، ولا سيما الجانب الذي يخص العراق، والجزئية التي تقول باستخدام القوات العسكرية.

فقد احتلت القوات الأمريكية العراق في الربع الأول من عام 2003، لكي تجرده من أسلحة الدمار الشامل بالقوة، ولاشك أن الإدارة الأمريكية ستستمر في تبني هذه السياسة في الخليج لفرض الأمن في المنطقة، وسيظل الأمن الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون علي ارتباط قوي بالتنظيمات الأمريكية.

وترتيبا على ما سبق يمكن إبراز بعض التأثيرات لتلك الإشكالية على أمن المملكة وتنامي ظاهرة الإرهاب بها على النحو التالي:

1. سعت الدول الخليجية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية خاصة إلى عقد اتفاقات وصفقات تجارية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أثر ذلك الابتعاد عن تكوين تكتلات إقليمية وعربية حقيقية لتحقيق الأمن الاقتصادي الإقليمي، وهذا ما شكل تهديدا لأمن المملكة من قبل حركات التطرف والإرهاب التي ترى في التعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية تعاونا مع أعداء الإسلام خاصة الولايات المتحدة التي تنظر لها تلك الجماعات باعتبارها العدو الأول لهم الأمر الذي يعنى مزيدا من الأعمال الإرهابية داخل المملكة.
2. أدى التواجد الأجنبي والأمريكي بدول الخليج ومنها المملكة إلى إقامة علاقات جيدة بين كل من المملكة من جانب والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من جانب آخر وقد أسفرت تلك العلاقات عن وجود زيارات متبادلة على أعلى المستويات بين الطرفين كان آخرها الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للمملكة في منتصف شهر يناير من العام الماضي (2008 م) الأمر الذي يعنى من وجهة نظر المتطرفين وجود أتفاق مشترك بين الطرفين ومن ثم يتم النظر إلى قيادات المملكة على أنها حليفة للولايات المتحدة وقياداتها الأمر

الذي يثير حماسة هؤلاء المتطرفين إلى القيام بالعديد من الأعمال الإرهابية والتخريبية خاصة في المنشآت الحكومية والشرطة السعودية التي يعتبرها المتطرفون عدوا لهم طالما إنها تقوم بحماية القيادات الحكومية بالمملكة .

4. احتلال العراق :

من الممكن تناول هذا المتغير الإقليمي من عدة زوايا كما يلي :

أ. الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعاته :

قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بمساعدة بعض القوات من الدول المختلفة بتنفيذ الغزو "الأنجلو أمريكي" للعراق عام 2003م وحل الجيش العراقي وتدمير مؤسساته، وقد أدى ذلك إلى خروج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة وقد أثر هذا بالطبع على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية في الجزء الشرقي من المنطقة وهي "إيران" والشمالي منها مع "تركيا" .

وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي بعد الإطاحة بالنظام العراقي من أن الحرب قد انتهت وأن العراق سوف يكون الدولة النموذج في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الأوضاع بالعراق تقول غير ذلك رغم تشكيل الحكومات الانتقالية المتعاقبة والانتهاء بتشكيل حكومة منتخبة دائمة عام 2006م إلا أن الأوضاع لازالت تزداد سوءاً إضافة إلى تفاقم الوضع الأمني حيث يسقط يوميًا عشرات القتلى ومئات الجرحى من جراء العمليات المختلفة ما بين الإرهاب ضد الأهداف المدنية وما بين عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي علاوة على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المحتلة أو قوات الشرطة للحكومة العراقية ضد أهداف مختلفة في المناطق العراقية والواضح أن الشعب العراقي هو الضحية الأولى لهذه العمليات ولعل أخطر ما في العراق حاليًا هو تعامل العراق بالصيغة "الطائفية – العرقية – الدينية" مما قد

يزيد من التوترات بين الطوائف المختلفة والذي يؤثر بالقطع على دول الجوار الجغرافي خاصة منطقة الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية .

ب. دور المملكة في الأزمة العراقية:

لقد سعت المملكة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق نحو مساعدة الشعب العراقي في استعادة دولته واستقرارها حيث أن غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلاً في مساعدة العراق ومنها المملكة على تجاوز محنته وإعادة تأهيل اقتصاده والبدء في إعادة أعماره . وقد أكدت المملكة على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية . كما دعت في العديد من المؤتمرات العربية والإسلامية إلى ما يلي :

أـ تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة

بـ نزع سلاح الميليشيات

جـ إحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية ، حتى يجد المواطن من يرعى شئونه ويقوم على مصالحه

د ـ عدم المساس بالتوازن الاجتماعي مع ضرورة التآخي والتراحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية

هـ ـ يجب على قوات الاحتلال القيام بمسؤولياتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية ، والتصدي للهيمنة الخارجية السياسية أو الاستخباراتيه أو الأمنية على أجزاء العراق

و ـ أن تقوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي بمسؤولياتها في دعم استقلال العراق ووحدة أراضية واستقلاله الوطني .

وقد واصلت المملكة على مختلف الأصعدة بذل مساعيها لإتمام عملية المصالحة الوطنية العراقية بين مختلف أطياف الشعب العراق ووصولها إلى غاياتها باعتبارها الوسيلة الأنسب لتحقيق ما ينشده الشعب العراقي من أمن واستقرر ونهضة تنموية .

ج. تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الوطني السعودي :

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى العديد من التداعيات على دول المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية وأمنها الوطني تمثلت في الآتي .

1. خروج القوة العراقية من القدرات العربية الشاملة : وبالتالي فإن التوازن الآن أصبح متأرجحًا بين الدول العربية كقدرات شاملة وما بين القوى غير العربية في المنطقة ، وهذا التوازن كان محكومًا دائمًا بأن العراق هو الجبهة الشرقية المؤثرة على التوازن تجاه إيران وتركيا ، إلى جانب قدرة دول المواجهة في تحقيق التوازن مع العدو التقليدي وهو إسرائيل الأمر الذي يعنى في المحصلة النهائية حدوث خلل في التوازم الإقليمي للقوى العربية ، وبالطبع فإن وضعا كهذا يؤثر على الأمن الوطني لكافة الدول ومنها المملكة .
2. الوجود العسكري الأجنبي الكثيف بالمنطقة : والذي يؤثر على الأمن القومي العربي خاصة وأن هذا الوجود ممتد في أرجاء عديدة من الوطن العربي ، وطبقًا لاتفاقيات ومعاهدات أمنية قد تستمر لعشرات السنين والوجود في حد ذاته قد يتم السيطرة عليه فيما لو تحددت أهدافه ، ولكن الواقع أنه طبقًا للإعلان الأمريكي عن الحرب ضد الإرهاب ، يمكن أن يستخدم في أي اتجاه دون النظر للرغبات العربية . ومن هنا فإن هذا التواجد كما سبقت الإشارة يؤثر على الأمن الوطني للمملكة من خلال تواجد مثل هذه القوات (الكافرة) – من وجهة نظر المتطرفين داخل

المملكة وخارجها وتكون المحصلة النهائية لذلك هو الرد من قبل تلك الجماعات متمثلا في مزيد من أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية.

3. نتيجة لانتشار أعمال العنف الطائفي داخل المجتمع العراقي فقد أدى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من العراقيين إلى بعض الدول المجاورة ومنها المملكة حيث يكون هؤلاء بلا هوية محددة الأمر الذي يسهل على المتطرفين استقطابهم للقيام بأعمال تخريبية خاصة ضد المنشآت الأجنبية والأمريكية بالمملكة مستخدمين في ذلك الوضع في العراق كأداة للضغط مثلما كان الحال في التفجيرات التي استهدفت السفارة الأمريكية والقنصلية الأمريكية وغيرها من أعمال التخريب والإرهاب.

5. التهديد الإيراني:

من الممكن تناول هذا المتغير الإقليمي من عدة زوايا كما يلي:

أ. البرنامج النووي الإيراني وتهديداته:

بذلت إيران جهوداً كبيرة بعد انتهاء حربها مع العراق لإعادة بناء قواتها المسلحة وذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية في المنطقة ورغم ما يبدو على الساحة من تجميد أي نزاعات خليجية / إيرانية ورغم الاتفاقيات التي أبرمتها مع بعض دول المنطقة لتعزيز التعاون وحسن الجوار محاولة التقرب من دول الخليج العربي إلاَّ أن إيران لها إستراتيجية تحافظ على تحقيقها على المدى البعيد وقد يثبت صحة هذه الرؤيا إصرار إيران على المضي قدمًا في تطوير برنامجها النووي رغم المعارضة الشديدة من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ورغم صدور قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية في حالة عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن.

ومن هنا يتضح جليًا أن إيران لها تطلعات مستقبلية للسيطرة على دول الخليج العربي وتنفيذ أهداف الثورة الإيرانية في إقامة دولة شيعية عبر الدول المجاورة وتنبع أهداف إيران تجاه دول الخليج العربي انطلاقًا من الآتي :

(1) الأطماع التاريخية للإمبراطورية الإيرانية لضم بعض دول الخليج العربي أو أجزائه ومد نفوذها السياسي لهذه الدول وإن استمرار إيران في احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات (طنب الصغرى – طنب الكبرى – أبو موسى) يرسخ هذا المفهوم .

(2) المطالبة باشتراك إيران في الترتيبات الأمنية بالمنطقة كقوة إقليمية والإصرار على جعل أمن الخليج العربي مقصوراً على دولة دون تدخل خارجي .

(3) محاولاتها التأثير بنفوذها على نفي عروبة إقليم الخليج انطلاقًا من أن إيران تشكل غالبية سكان الخليج العربي .

ب. الموقف السعودي من الأزمة الإيرانية :

هناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني ، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) هذا الموقف يرتكز على المبادئ التالية :

1ـ أن دول المجلس تبني موقفًا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج ، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص ، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة " منطقة منزوعة السلاح النووي " أو " منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل " .

2ـ على الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي. ، وعلى المستوى الجماعي اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي لغرض المداولة أو لغرض تقرير موقف وسياسة موحدة ومحددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديداً محتملاً وخطيراً للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج.

3ـ تبلور الموقف السعودي في الميل نحو التهدئة مع إيران، وقد انعكس هذا الموقف بوضوح على البيان الختامي للقمة الخليجية في أبو ظبي (ديسمبر 2005). فعلى هامش لقائه مع رئيس دولة النمسا، (هاينز فيشر) تمنى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على إيران السير مع دول الشرق الأوسط "لإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، لجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، وأضاف أن "طريق الاستقرار يكون في إزالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وليس الإضافة إليها".

ج. تأثير الأزمة على الأمن الوطني السعودي وتنامي الإرهاب:

لاشك أن للسياسات الإيرانية وتصاعد البرنامج النووي الإيراني آثارا عديدة فيما يخص الأمن الوطني السعودي وتنامي الحركات الإرهابية بالمملكة على النحو التالي:

1. تصدير الأيديولوجيات الثورية باستخدام كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تحريض الرعايا الإيرانيين المتواجدين بالمملكة (من أنصار المذهب الشيعي) على إثارة القلاقل من وقت لأخر. ولاشك أن ذلك يبدو واضحا من خلال

الأعمال التي يقوم بها أنصار ذلك المذهب في المجتمع السعودي خاصة أن المملكة تعتنق المذهب السني، وغنى عن البيان ذلك الصراع الخفي بين المذهبين والذي يتنامى يومًا بعد يوم خاصة مع تزايد أنصار المذهب الشيعي داخل دول الخليج العربي، بالإضافة إلى وجود العديد من المنابر التي يقومون من خلالها بالتعبير عن أفكارهم والترويج لها مثل الصحف والقنوات الفضائية الخاصة وغير ذلك، ومن ثم تكون المحصلة تهديد استقرار وامن المملكة من خلال المحاولات سالفة الذكر التي يقوم بها هؤلاء المتطرفون من أنصار المذهب الشيعي.

2. أدى قيام المملكة إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وعقد العديد من الصفقات التجارية والعسكرية معها، إضافة إلى الشراكة الإستراتيجية في مجالات عديدة إلى اعتبار المملكة من المتوافقين مع السياسات الأمريكية من وجهة النظر الإيرانية. ولما كانت الولايات المتحدة تعتبر " الشيطان الأكبر " من قبل منظري الثورة الإيرانية، إذن يكون موقف الدول التي تتعاون مع الولايات المتحدة هو موقف العداء بالنسبة لأصحاب المذهب الثوري داخل إيران.

ونظرا لوجود العديد من المتشديدين الإيرانيين داخل المملكة والذين يمثلون دعاة للفكر الثوري والذي يحرض – بالطبع – على الرفض للسياسات الحكومية السعودية طالما تتعاون مع العدو الأكبر لإيران وهو الولايات المتحدة، يكون الموقف في محصلته النهائية مزيدا من أعمال العنف والاحتجاجات التي تأخذ أشكالا متطرفة مثل الأعمال التخريبية والإرهابية وترويع الأمنيين وغير ذلك من صور الإرهاب داخل المملكة.

6. العمالة الوافدة في المملكة وتأثيرها على نمو الظاهرة:

من الممكن تناول هذا المتغير وتأثيره على النحو التالي :

أ. هيكل العمالة الوافدة بالمملكة :

تتسم منطقة الخليج العربي بتباين شديد في هيكلة السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين، حيث تقدر نسبتهم بـ (81٪، 51.5٪، 75٪) على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر، وإن كان ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2٪ و33٪ و18٪) على الترتيب في تلك الدول.

وتنتشر في المنطقة العديد من الجنسيات على أساس الدين والعرق؛ فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12٪ من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة لأخرى؛ وفي السعودية تتراوح نسبتهم بين 15 و20٪، وعلى أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسية، أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان؛ إلا أنها نسبة مؤثرة حيث تبلغ نحو 4٪ من إجمالي السكان. أما الآسيويون فيشكلون الأقلية الأكبر عدداً وهم من الهنود والترك والصينيين والأفغان والبنجال والباكستانيين والبلوش والمالاويين، وتبلغ نسبة وجودهم في السعودية حوالي 4٪، وفي المرتبة الثالثة يأتي الأفارقة من جنسيات وأعراق مختلفة، مثل النوبيين والكنوز والزنج والزغاوة والهوسا وغيرهم، وتبلغ نسبتهم في السعودية حوالي 5٪ من إجمالي عدد السكان.

جدول رقم "3"

العمالة الوافدة في دول الخليج العربي

الدولة	إجمالي السكان	الأصليين	الأجانب	الأصليين ٪	الأجانب ٪
السعودية	27601038	22024962	5576076	79.8	20.2
الإمارات	4444011	844362	3599649	19	81
البحرين	708573	473465	23518	67	33
سلطنة عمان	3204897	2627604	577293	82	18
الكويت	2505559	1214205	1291354	48.5	51.5
قطر	907229	226808	680421	25	75
الإجمالي	39371307	27411406	11959901	53.5	46.5

ب. تأثير العمالة الوافدة على الأمن الوطني للمملكة:

لوجود هذه الأقليات، بالمنظورين الديني والعرقي، تأثيرات سياسية على الأمن الوطني للمملكة، فعلى صعيد الأقليات الدينية المذهبية يبرز أمر الشيعة كقوة شعبية تسعى للتأثير على السياسة العامة بالمملكة، ولتكون لهم مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى للاستفادة من كل ما يمكن أن يتاح لها، كما في الوضع البحريني الجديد حيث سمحت "الإصلاحات" لهم بأخذ مكانة كبرى في مجمل نواحي الحياة العامة، كما استفاد الشيعة في الكويت من حالة "الانفتاح السياسي" فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة، ومن ثم يسعى الشيعة للعب دور أكبر في الحياة السياسية السعودية من خلال محاولات تهم لفرض سيطرتهم على السياسة السعودية من خلال كافة الأعمال المشروعة وغير المشروعة والتي تهدد في الأغلب الأمن الوطني للمملكة.

وعلى صعيد الأقليات العرقية مثل الآسيويين والأفارقة والإيرانيين تظهر الآثار على كافة سياسات المملكة؛ فعلى المستوى السياسي، أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي

تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق؛ الأمر الذي يحمل معه بذور الخطر على الأمن الوطني للمملكة حيث يكون هؤلاء الوافدين بحاجة للمال فقط وبالتالي يكون من السهل استقطابهم ودفعهم للتورط في أعمال عنف وتخريب داخل الدولة السعودية وهذا ما قام به أسامه بن لادن من خلال تجنيد عدد كبير من الوافدين للمملكة والذين عملوا بالشركات المملوكة له ولوالده وتم بعد ذلك تحويلهم من مجرد عاملين وافدين بحثا عن الرزق إلى إرهابيين ومخربين داخل المملكة.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية أدّى وجود الأقليات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية عبر التحويلات المالية؛ فخلال الفترة من 1995 إلى 2000 كان متوسط حجم التحويلات حوالي 24.3 مليار دولار في السنة بمعدل 1.2٪، أما في الفترة من 2001 إلى 2004 فارتفع إلى حوالي 27 مليار دولار في السنة. كما تأثرت الأوضاع الاجتماعية نتيجة وجود هذه الأقليات؛ فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية على الرغم من أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية؛ فالواقع أن خطرها امتد إلى أبناء الدولة الأصليين وبدأت تؤثر في هويتهم العربية.

وفي إطار "التعددية الثقافية" عبر مدارس ونوادٍ وجرائد وبرامج تلفزيونية خاصة للأقليات الأجنبية، ازداد الخطر على مستقبل اللغةً العربية، وعلى الانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المملكة، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالا من أبناء المملكة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لها، كما أن لبعض الفئات من العمالة دورا اجتماعيا خطيرا على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي، إضافة إلى التأثير الصادر عن العمالة في قطاعات معينة (خدمة المنازل، وقيادة السيارات، وتربية الأطفال...)؛ وهو ما يؤثر على العادات والتقاليد والقيم، خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك

وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي، وتكون المحصلة النهائية وجود خلل واضح في منظومة الأمن الوطني بالمملكة والتي تؤدى بدورها إلى انتشار جذور التطرف والإرهاب على أساس حقيقة أساسية مفادها أن الأمن هو نقيض التطرف والعنف.

* * * * *